

Distr.: General
11 April 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثامنة والستون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أنقل إليكم رسالة مؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ موجهة إليكم من
محمد دانا، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وسأكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق
الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليفنت إلسر
نائب الممثل الدائم
القائم بالأعمال بالنيابة



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي أتشرف بالإشارة إلى الرسالتين المؤرختين ١١ آذار/مارس ٢٠١٣ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ الموجهتين إليكم من الممثل القبرصي اليوناني في نيويورك والمعمّتين باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/67/791-S/2013/157 و A/67/827-S/2013/219) واللتين تتضمنان مرّة أخرى مزاعم معهودة عن "خروقات قواعد الملاحة الجوية الدولية وانتهاكات المجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص" وأودّ أن أوجّه انتباهكم إلى الآتي.

ردًا على هذه المزاعم، أودّ أن أكرّر، مرّة أخرى، أن رحلات الطيران ضمن المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بعلم سلطات الدولة المعنية وموافقتها الكاملة وليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية قضائية ولا أي حق للتدخل. وينبغي التأكيد أن الادعاءات بارتكاب ما يسمّى بانتهاكات لقواعد الملاحة الجوية إنما هي ادعاءات باطلة، إذ إن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم معلومات الطيران والملاحة الجوية ضمن مجالها الوطني الخاص.

وكما أوردنا في رسالتنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص ومجالها الجوي الوطني. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني بعيد كل البعد عن الحقائق القائمة في قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بحكم ذاتي وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل أراضيها في الجزيرة.

وإن محاولات الجانب القبرصي اليوناني المستمرة إضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية من خلال ادعاءات باطلة تطلق مرارًا وتكرارًا ستظلّ عقيمة لأن الشعب القبرصي التركي يأبي الخضوع لتلك الإملاءات الظالمة. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكفّ الجانب القبرصي اليوناني عن تحويل نفسه حقوقًا ومسؤوليات ليست له قانونًا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية والمهينة تجاه الشعب القبرصي التركي.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أيضًا تذكير الإدارة القبرصية اليونانية بأن نظيرها كان دوما ولا يزال الجانب القبرصي التركي، وليس تركيا، وبأن إلحاحها على إنكار حقوق القبارصة الأتراك في شمال الجزيرة لا يبشر بخير بشأن احتمالات التوصل إلى تسوية دائمة للنزاع في قبرص تمشيا مع المعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي شراكة جديدة تقوم على

أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة وفي إطار اتحاد يضم منطقتين وطائفتين، تتمتع فيه الدولتان المكوّنتان له بمركزين متساويين.

وسأنتهز هذه الفرصة لأؤكد مرّة جديدة أن الجانب القبرصي التركي مستعدّ للبدء، في أقرب وقت ممكن، بمفاوضات شاملة بين الزعيمين ضمن إطار عملية موجهة لتحقيق النتائج. ووفق وجهة نظرنا، إذا انتهج الجانب القبرصي اليوناني نهجنا المخلص والبناء، من الممكن التوصل في أقصر وقت ممكن إلى تسوية المسألة القبرصية التي طال انتظارها. ونأمل أن تبدي القيادة القبرصية اليونانية الجديدة نص الإرادة السياسية اللازمة لتسوية المسألة القبرصية تسوية عادلة ودائمة.

وسأكون ممتنّاً لو جرى تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص